القياس في ضوء النّظرية الخليليّة الحديثة.

L'analogie dans la Théorie néo khalilienne

الدكتور: عتابي بن شرقي

أستاذ محاضر «ب» في جامعة مصطفى اسطنبولي – معسكر-

الملخّص :

ممّا لا شك فيه أن نحاة اللّغة العربيّة اعتمدوا على القياس في تقعيد القواعد النّحويّة، وتفسير النّظام الباطنيّ للّغة حتّى قيل: إنّ النّحو هو معقول من منقول، أي إنّه نظام محكم في بنائه يُمكن تفسير أصوله وقواعده باستعمال آليّات عقليّة كالقياس.

وممّا لا شك فيه أيضا أنّ النّاطق باللّغة العربيّة يُحاذي الكلام العربيّ الفصيح في مفرداته وتراكيبه فينسج كلامه على كلام غيره من الفصحاء، ويقيس ما لم يسمع على ما سمع.

ويعتبر القياسُ ثانيَ أصلٍ من أصول النّحو بعد السّماع،ومن الملاحظ أنّ علماء اللّغة العربيّة قد اعتنوا به عناية كبيرة، وأوْلَوه أهميّة بالغة، فاستخدموه في دراساتهم اللّغويّة المختلفة، وهم مُجمعون على حجّيته في إثبات القاعدة النّحويّة.سنحاول في هذه الورقة البحثيّة أن نسلّط الضّوء على هذا المصطلح في ضوء أحدث النّظريات اللّسانيّة العربيّة وهي النّظرية الخليليّة الحديثة، إذ سنجيب عن الإشكاليّة التالية: ما مفهوم القياس في ضوء هذه النّظرية؟ وهل هو مفهوم أصيل ابتدعه مؤسسها (اللّسانيّ الجزائري عبد الرّحمن الحاج صالح) أم أنّه استنبطه من الفكر اللّغويّ القديم؟وما الفوارق الموجودة بين قياس اللّغويّين وقياس الفقهاء؟

الكلمات المفتاحية:

القياس، الفرع، الأصل، النّظرية الخليليّة الحديثة.

Résumé :

Sans doute que les grammairiens de la langue arabe fondé sur *l'analogie* **dans les règles grammaticales, et l'interprétation du système interne de la langue jusqu'à ce qu'il a été dit que : la grammaire est un raisonnement de ce qui est reporté ,c'est-à-dire c'est est un système élaboré dans sa structure qu'on peut expliquer ses origines et ses règles en utilisant des mécanismes mentaux notamment** *l'analogie.*

Il ne fait aucun doute que celui qui parle la langue arabe aligne un discours éloquent dans sa construction et son vocabulaire et ses paroles seront attribuée a des autres éloquents. Nous allons essayer dans cet article de recherche de mettre en évidence ce terme dans les dernières théories arabe linguistique en l'occurrence « Théorie néo khalilienne », qui est considérée comme une nouvelle interprétation (lecture) du patrimoine arabe selon les lignes directrices de la science contemporaine et sa méthode, telle qu'elle se présentera sur son concept et son originalité chez le linguiste algérien «Abderrahman Haj Salah» le fondateur de cette théorie.

Mots clés:

L'analogie, **section, origine, laThéorie néo khalilienne.**

تقديم:

قبل أن نعرض مفهوم القياس في النّظريّة الخليليّة الحديثة هي ضوء النّظرية الخليليّة الحديثة سنعرّف بها، وبمؤسسها فيما يلي : إنّ نظريّة لسانيّة عربيّة، ظهرت بوادرها الأولى سنة 1979م، استمدّت أسسها ومفاهيمها من التّراث العربيّ الأصيل، أي : من فكر الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت 175 ه) وشيوخه وتلامذته (سُميت بالخليليّة تغليبًا لأراء الخليل بن أحمد الفراهيديّ)،فهي بمثابة نظريّة على نظريّة (Métathéorie) أي : إنّها قراءة جديدة للتّراث العربيّ الأصيل من منظور علميّ باستغلال ما توصّلت إليه اللّسانيّات الحديثة بمختلف نظريّاتها، واستخدام أحدث الوسائل والأجهزة التكنولوجيّة المساعدة على فهم الظّواهر اللّغويّة،يقول مؤسس هذه النّظريّة : «.. هذا وقد حاولنا منذ ما يقرب من ثلاثين سنة أنّ نحلل ما وصل إلينا من تراث فيما يخصّ ميدان اللّغة وبخاصّة ما تركه لنا سيبويه وأتباعه ممّن ينتمي إلى المدرسة الخليليّة. وكلّ ذلك بالنّظر في الوقت نفسه فيما توصلت إليه اللّسانيّات الغربيّة»[1]، فبهذه المزاوجة بين التّراث العربيّ واللّسانيّات الغربيّة الحديثة استطاع الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح أن يُخرج هذه النّظريّة إلى الوجود.

يعتبر اللّسانيّ الجزائريّ عبد الرّحمن الحاج صالح من أشهر اللّسانيين العرب وأبرزهم،وهو من مواليد « مدينة وهران سنة 1927 م. درس في مصر وفي بوردو. تحصل على التّبريز من باريس ودكتوراه الدّولة في اللّسانيّات من جامعة باريس السوربون كان أستاذًا بجامعة الرّباط سنة 1961 م إلى سنة 1962 وجامعة الجزائر بعد ذلك،وصار مديرًا لمعهد العلوم اللّسانيّة بالجزائر ثمّ مديرًا لمركز البحوث العلميّة لترقية اللّغة العربيّة وعيّنه الرّئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيسًا للمجمع الجزائريّ للّغة العربيّة سنة 2000 م،وهو عضو في المجامع الآتيّة: دمشق وبغداد وعمّان والقاهرة. ويُشرف على مشروع الذخيرة العربيّ الدّوليّ «[2].أما أبحاثه فقد قلّ نظيرها،وعزّ مثيلها،وهي عبارة عن خمسة كتب تحمل العناوين التالية:

- بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة في جزأين.
- السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة.
- بحوث ودراسات في علوم اللّسان العامّ.
- منطق العرب في علوم اللّسان.
- الخطاب والتّخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربيّة.

إضافة إلى كثير من المقالات المنشورة في المجلّات الوطنيّة والدوليّة.

1. مفهوم القياس:

أخذ القياس عند الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح حيزا كبيرا في كتبه ومقالاته باعتباره وسيلة تحليل وتفسير اعتمدها النّحاة في الكشف عن الظّواهر اللّغويّة المختلفة، فقد عنون الفصل الثّالث من الباب الثّاني الموسوم بالمفاهيم الأساسيّة للتّحليل اللّغويّ العلميّ من كتابه:»منطق العرب في علوم اللّسان» بالقياس في النّحو العربيّ: حقيقته وأهميّته.

وفيه تحدث عن القياس باعتبارين:الأوّل: مصدر للفعل قاس/ يقيس،والثّاني:كاسم.

1. 1. القياس كمصدر للفعل قاس/ يقيس.

إنّ القياس في النّظرية الخليليّة الحديثة باعتباره مصدرًا للفعل قاس/ يقيس هو : «آليّة لا شعوريّة لإحداث الكلام وإدراكه «[3]، أي إنّه عمليّة ذهنيّة لاشعوريّة يوظّفها المتكلّم بغاية إنتاج الكلام وفهمه، ولا يتمّ له ذلك إلاّ بحمل كلامه (المتكلّم السّامع

) على مثال من الـمُثل الّتي نطق بها العربيّ الفصيح، لذلك فهو آلية «من الآليات الأساسيّة للملكة اللّغويّة وقد يكون أهمّها «[4]، فالقياس بهذا المفهوم يساعد على توظيف وتنمية الملكة اللّغويّة،أي « جملة الموارد الذهنيّة الكليّة الّتي يُمكن توظيفها في أحوال متباينة «[5]،حيث يضطرّ المتكلّم إلى أن يقيس ما لم يسمع على ما سُمع من أجل النّطق بمفردات وتراكيب جديدة، فهو بذلك يمتلك القدرة على إجراء كلامه على كلام ينتمي للّغة الّتي اكتسب فيها مهاراته اللّغويّة، فإذا سمع المتكلّم قول القائل : « قام زيد « جاز له أن يقول : « حسُن خالد « و « نجح المجّد « وغيرها، فكلّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم.

ومحصّلة القول: إنّ القياس كمصدر هو:»عبارة عن عمليّة يجريها المتكلّم والسّامع معًا في كلّ كلام في جميع أحوال الخطاب « [6].

هذا، وقد نبّه الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح إلى حقيقة مهمّة جدًّا هي:أنّ ليس كلّ ما في اللّغة من مفردات وتراكيب يُقاس عليها بل هناك مفردات وتراكيب لابد من حفظها كما هي، لأنّها لا تخضع لأي قياس، بل يجب أنّ تُستعمل كما استعملها العربيّ الفصيح، ومن ذلك الفعلين « ودع « و»وذر « فإنّ العرب الفصحاء استغنوا عنهما رغم وجود نظائر لهما، مثل : « وقع « و» وضع «.

1. 2. القياس كاسم: (هو المدلول العميق للقياس النّحويّ كما سأبيّنه).

أمّا القياس كاسم لا كمصدر للفعل قاس/ يقيس، فهو : « تكافؤ لا تطابق» identy « ولا مجرّد شبه»[7].

سأشرع في تبسيط هذا التّعريف بعد أنّ أشير إلى أنّ اللّسانيّ عبد الرّحمن الحاج صالح يتحفظ تحفظًا شديدًا ممّا جاء به المتأخرون من النّحاة في تعريفاتهم للقياس خاصّة أبو البركات بن الأنباريّ في كتابه : « الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النّحو « إذ إنّه لم يوفّق في تعريفاته للقياس النّحويّ، حيث نقل تعريف الأصوليّين (المشتغلين بأصول الفقه) له إلى النّحو من دون تمحيص، ومراعاة طبيعة اللّغة التي تختلف عن طبيعة الفقه، وللأسف الشّديد فإنّ معظم النّحاة الّذين جاءوا بعده اعتمدوا تعاريفه، إذ نجدهم يشيرون إلى أركان القياس من أصل وفرع وحكم وعلّة، دون أن ينتبهوا إلى أمر خطير وذي أهميّة بالغة، وهو أنّ القياس النّحويّ « يخصّ البُنى اللّغويّة إفرادًا وتركيبًا»[8].

وسأورد تعريفات ابن الأنباريّكما جاءت في كتابه،وأناقشها فيما يلي:

يعـرّف ابـن الأنبـاريّ القياس بقولـه:» حمل فرع على أصـل بعلّة، وإجـراء حكم الأصل علـى الفـرع وقيـل: هـو إلحـاق الفرع بالأصـل بجامـع، وقيل : هـو اعتبار الشّـيء بالشّـيء بجامـع وهذه حـدود متقاربة «[9].

فهـذه التّعريفات ـ برأيي – يُمكن أنّ تنطبق علـى القياس الفقهيّ والنّحويّ معًا، وبالتّالي فـلا فـرق بينهما، والنّاظر فـي تعريفات الأصوليّين سـيُدرك ذلك، فالإمـام الجوينيّ (رحمه اللـه) عـرّف القيـاس الفقهـيّ بقولـه : « ردّ الفـرع إلـى الأصـل بعلّـةٍ تجمعهما فـي الحكم «[01]، ومثـال ذلـك تحريـم النّبيذ قياسـا على الخمر لاشـتراكهما فـي علّة الإسـكار، مصداقا لقولـه تعالـى :﴿يَا أَيُّهَـا الَّذِينَ آَمَنُـوا إِنَّمَـا الْخَمْـرُ وَالْمَيْسِـرُ وَالْأَنْصَـابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّـيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُـمْ تُفْلِحُونَ﴾[11].

فالتّعريفـان السّـابقان (تعريـف ابـن الأنبـاريّ، وتعريـف الإمـام الجوينـيّ) متقاربـان حيـث تجمعهمـا الأركان المعروفـة للقيـاس : الأصـل والفـرع والعلّـة والحكـم.

وعليـه فـإنّ تعريفات ابـن الأنباريّ السّـابقة تعوزها الدّقة،ذلـك أنّ النّحو عبـارة عن بُنى لغويّـة سـواء أتعلق الأمر بالمفـردات أم التّراكيب، وسـيتّضح ذلـك من أقوال اللّسـانيّ عبد الرحمـن الحـاج صالح والمخططـات والجداول الموضّحـة لها والأمثلة الشـارحة لها.

إن القيـاس ـ باعتبـاره اسـمًا ـ في النّظريـة الخليليّة الحديثـة هو : «المثـال(أي النّموذج) نفسـه الّـذي يحتـذي بـه المتكلـم فـي كلامـه، وهو مـا يجـوز أن يقـاس عليه مـن مجموعة عناصـر لأنّـه هـو المثـال الّذي تجـري عليه جميـع هـذه العناصـر أي : النّظائـر المنتمية إلى بـاب واحـد»[21]، إذن فالقيـاس علـى هذا هو القالـب أو المنوال الّـذي يُحاكيـه المتكلّم أثناء نطقـه بالمفـردات والتّراكيـب، إذ إنّـه يتمثّـل كيانًـا ذهنيًـا يعبّر عـن مجموعة مـن الوحدات اللّغويّـة تشـترك فـي بنيـة واحدة،فالقيـاس النّحـويّ شـبيه بالعلاقـات الموجودة بيـن البُنى الرّياضيّـة الّتـي تتكـون مـن مجموعـة مـن الثّوابـت والمتغيـرات كمـا هـو الحال فـي أمثلة الكلمـات العربيّـة، ومثـال الجملـة أو البنيـة العامليّـة الّـذي سـأتطرق إليه فـي موضع آخر.

حتّـى يبيّـن الأسـتاذ عبـد الرّحمن الحـاج صالـح أنّ القياس هـو تكافؤ رياضـيّ، وليس مجـرد شـبه أو تجانـس بيـن البنـى اللّغويّـة فإنّـه عمـد إلـى عيّنـة مـن أبنيـة الفعـل الثّلاثـي الأجـوف، ومثّلهـا بمـا يعـرف فـي الجبـر بمصطلـح المصفوفـة كمـا يلي :

عمود ص= أبواب الفعل										
أسطر س = ابواب الأجوف		ق و م	ح و ل	د و خ	ف ـ ض	ب يع	ق ي س	ص وب	خ و ض	غ ي ل
	فعَل	قام	حال	داخ	فاض	باع	قاس	صاب	حاض	غال
	فعّل	قوّم	حوّل	دوّخ	فيّض*	بيّع*	قيّس	صوّب	خوّض*	غيّل*
	فاعل	قاوم	حاول	داوخ*	فايض*	بايع	قايس	صاوب*	خاوض*	غايل*
	أفَعل	أقام	أحال	أداخ*	أفاض*	أباع*	أقاس	أصاب	أخاض* أخوض	أغال* أغيل
	تفعّل	تقوّم	تحوّل	تدوّخ	تفيّض	تبيّع	تقيّس	تصوّب	تخوّض	تغيّل
	انْفَعل	انقام*	انحال*	انداخ	انفاض*	انباع	انقاس	انصاب	انخاض*	انعال*
	استفْعَل	استقام	استحال	استداخ*	استفاض	استباع*	استقاس*	استصاب استصوب	استخاض استخوض	استغال استغيل

الجدول رقم -1 - الجدول التوليدي للأفعال من الثلاثي الأجوف[31].

(التركيب = حروف أصليّة × الوزن).

يتّضح من هذا الجدول الحملي ما يلي:

– 1 « القياس في هذه المفردات هو انسجامها من حيث الصّيغة فيما جاء منها في السّينات بالنسبة لكلّ مادة وهي جذور في الصّادات وهو بابها، أي المجموعة ذات البنية الواحدة[14]. فالأفعال : (قوّم، حوّل، دوّخ، فيّض، بيّع، قيّس، صوّب، حوّض، غيّل) منسجمة في هيئتها حيث إنّها:

أ – تنتمي كلّها إلى باب الثّلاثي الأجوف المضعّف العين.

ب تجمعها بنية واحدة هي بنية الباب : فعّل.

وعليه فالقياس هو هذا الانسجام الموجود بين المفردات من حيث صيغتُها وصورتُها التّركيبيّة.

2 « الأماكن الّتي تتقاطع فيها السّينات والصّادات هي كيانات رياضيّة لأنّها نتيجة لتركيب بين المادة الأصليّة والأبنية (أوالأوزان)[15]، فكلّ مفردة هي عبارة عن حروفها الأصلية والزائدة مع حركاتها وسكناتها مرتبة ترتيبًا يفرضه بنية الباب الّذي تنتمي إليه.

وهذا التّقاطع بين السّينات والصّادات (جذر المفردة وزنها) يحتمل أحد الممكنات التالية :

أ يحتوي على مفردات سُمعت عن العرب الفصحاء بكثرة.

ب – يحتوي على مفردات سُمعت عن العرب الفصحاء لكنّها قليلة.

ج – يحتوي على مفردات فرضها القياس، ولم تستعملها العرب.(أشرت إلى المفردات المنتمية إلى ب أو ج ـــبـــــ *).

إنّ هذه الممكنات المستعملة وغير المستعملة تثبت لنا أنّ القياس عند النّحاة هو ناتج عن عمليّة عقليّة يجريها النّحويّ للكشف عن البُنى المتشابهة، فهو بذلك ناتج عن قسمة تركيبيّة.

3 يُعلق الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح عن الخانات التي جاءت فارغة قائلا :» إنّ هذه الخانات الفارغة بهذا الاعتبار تشغلها، على كلّ حال، مفردات قامت مقام المفردات الأصليّة (الموافقة لنظائرها). وذلك مثل استحوذ حلّت محلّ استحاذ الموافقة لنظائرها فقط [16]، فالفعل «استحوذ « الأصل فيه هو : «استحاذ» قياسًا على نظائره، مثل : «استقام واستباع واستراح».

4 إنّ الخانات النّاتجة عن جُداء الحروف الأصليّة لكلّ مادة بوزنها قد ينتج عنه خانات تحتوي على مفردتين إحداهما استعملتها العرب الفصحاء لكنّ ليست مكافئة لنظائرها مثل : «أخوص»، والأخرى مكافئة لنظائرها ولكنّ العرب استعملتها بقلّة، مثل : «أحاض».

بناءً على الجدول الحمليّ، والملاحظات السّابقة يُمكن القول :

إنّ القياس هو : « التّكافؤ والتّساوي، لا التّطابق (Identity). ولا مجرّد الشّبه الّذي يترتب حصوله منطقيّا بين أفراد الفئة الواحدة (class) ليس فقط على انتمائها إلى نفس الفئة بل باشتراكها في نفس المجرى أو البنية[17].

والمخطّط التّالي يبين هذا التّكافؤ بين العناصر المنتمية إلى باب واحد :

ق	ا	ئـ	د
ع	ا	ل	م
ب	ا	س	ل

المخطّط رقم – 1 – التّكافؤ الحاصل بين عناصر الباب الواحد.

إنّ هذا المخطّط يبين أنّ :

أ –الحروف : (ق، ع، ب) هي عناصر متكافئة من حيث رتُبتها وحركاتُها في المفردات (قائد، عالم، باسل) على التّوالي.....(1)

ب – الألف الزّائدة في قائد تكافؤ الهمزة الموجودة في عالم وباسل.....(2)

ج –الحروف : (ئـ، ل، س) متكافئة من حيث رتبتها ووحركاتها في كلّ من (قائد، عالم، باسل) على التّوالي.....(3)

د – (د، م، ل) هي عناصر متكافئة من حيث رتبتها وحركاتها في كلّ من (قائد، عالم، باسل) على التّوالي.....(4).

من (1) و (2) و (3) و (4) نستنتج أنّالقياس هو تكافؤ بين عناصرَ لغويّة تجمعها بنية واحدة، وفي هذا المعنى يقول الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح :» القياس هو تكافؤ رياضيّ بين أفراد فئة ناتج عن المجرى المشترك أو البنية المشتركة الحاصلة

منه، وتوافق في الصيغة الناتجة عن التركيب. فهو تركيبيّ وتقديريّ غير كيفيّ فقط[18]. فالفعل «أكل» في قولنا : «أكل الولد تفاحة» يكافيء الفعل «ضرب» في قولنا : «ضرب زيدٌ محمّدا» لأنّهما يقعان في نفس الموقع (عاملان)، كما أنّ كلمة : «الولد « في الجملة الأولى تكافيء كلمة «زيد» في الجملة الثّانية.

هذا، ويرى الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح أنّ النحويّين يستعملون ألفاظا تؤدي معنى التكافؤ كالفعل: «وافق / يوافق» أو قولهم : «بمنزلة كذا»، وكذلك استعمالهم «كاف التشبيه» أو كلمة «كما «وغيرها من الكلمات والعبارات.

ومن الضّروري أنّ أوضّح أن القياس عند النّحاة يكون على الأكثر في الباب لا الأكثر في الاستعمال، وهذا ما بيّنه الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح في مقالة نُشرت في مجلّة المجمع الجزائريّ للّغة العربيّة في عددها التّاسع.

فالنّحاة مجمعون على أنّ الوحدات اللّغويّة الأكثر تكرارا في الباب هي التّي يُقاس عليها لا الوحدات الواردة في السّماع، ومن العبارات الدّالّة على ذلك قول سيبويه رحمه الله : «لأن فُعالا في الأسماء إذا جاوز الأفعلة إنّما يجيء عامّته على فِعْلان، فعليه نقيس على الأكثر» [19]، ويقول كذلك : «فهذا الأقلّ نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليه[20].

فالسّؤال المنطقي الّذي يُمكن طرحه هاهنا، هو: هل الأكثر يرتبط بمقدار معيّن ؟ ولماذا يقيس النّحويّ على النظائر المنتمية إلى باب واحد ؟

إنّ الكثرة عند النّحاة الأوائل كسيبويه وابن السّرّاج والرضي الاستراباذيّ وابن جنّي وغيرهم ترتبط بالباب لا بالاستعمال،فهم يقيسون على العناصر الّتي تطّرد في بابها، ومثل ذلك أنّ يقاس على استقام فيقال : «استحاذ» و»استصاب» من المادتين (ح، و، ذ) و(ص، و، ب) على التوالي، إلّا أنّ المستعمَل من هذه الأفعال هو : «استحوذ « و « استصوب «، فهي إذن شاذّة في القياس مطّردة في الاستعمال، حيث لم تظهر فيها حروف العلّة، وعلى هذا فالقياس إنّما يكون على الأكثر في الباب لا في الاستعمال، فالنّحاة يقيسون على العناصر التي تطّرد في بابها لا في استعمالها.

إنّ قياس النّحاة على الأكثر في الباب لا في الاستعمال كما وضّحنا يبين أنّ القياس النّحويّ هو قياس رياضيّ، أقول : رياضيًّا لأنّه يرتبط بالباب، وهذا الأخير هو عبارة عن مجموعة من العناصر المتكافئة بالمفهوم الرياضيّ، أي إنّه عناصر متناظرة فيما بينها في المستويين الإفراديّ والتركيبيّ، سأوضّح ذلك أكثر فيما يلي من البحث.

لقد أكدّ اللّسانيّ عبد الرّحمن الحاج صالح على الطبيعة الرياضيّة للقياس في أكثر من موضع من ذلك قوله : « فالقياس النّحويّ هو هذا التساوي الرّياضيّ أو تكافؤ في البنية الّذي يحصل بين عناصر الفئة. وهذه العناصر هي نظائر وهذه الفئة هي باب لهذا السبب، وهو رياضيّ لأنّه تركيبيّ يخصّ البنى[21]، فالتّكافؤ بين الوحدات اللّغويّة (مفردات وتراكيب) المنتميّة إلى باب واحد من حيث البنية هو الّذي يجعل القياس النّحويّ ذو طبيعة رياضيّة، ويُمكن توضيح ذلك في المخطّط التالي :

ي	ي	ي
أ	ش	ل
ك	ر	ع
ل	ب	ب

المخطّط رقم – 2 – التّكافؤ الموجود في مستوى المفردات.

فهذا المخطّط يوضّح التّكافؤ الموجود بين عناصر المفردات (يأكل، يشرب، يلعب) على التّوالي، إذ إنّ:

– حروف المضارعة متكافئة من حيث الرّتبة والحركة في كلّ الأفعال.
– الهمزة والشّين واللام متكافئة كذلك من حيث حركتُها ورتبتها.
– الكاف والراء والعين متكافئة في (يأكل، يشرب، يلعب) على التّوالي.
– نفس الأمر ينطبق على بقيّة الحروف.

إذن، فقد تبيّن لنا من هذا المخطّط أنّ هناك تكافؤ على مستوى المفردات المنتميّة إلى باب واحد، والسّؤال الذي نطرحه الآن: هل ينطبق هذا التكافؤ على التّراكيب أم لا؟

سنرى فيما يلي المتتاليّة من الجمل حتّى يمكننا الإجابة عن السّؤال السّابق:

أ – اجتهدَ(كجواب عن السّؤال: ماذا فعل الطّالب حتّى نجح؟).
ب ▯ جاء زيدٌ.
ج ▯ أشرقت الشّمسُ.

إنّ هذه المتتاليّة من الجمل تجمعها بنية واحدة، هي : (فعل + فاعل)، وهناك تكافؤ بين الأفعال: اجتهد وجاء وأشرقت من جهة وبين فاعل اجتهد (ضمير مستتر) وزيد والشمس من جهة أخرى، إذ إنّ كلّ فعل قُدّم عن فاعله وأُسند إليه فشكّلت هذه الجمل بنية متكافئة، هي عبارة عن عامل ومعموله أي : (عـــا + مع 1).

الخاتمة :

في خاتمة هذا البحث يُمكن القول : إنّ القياس النّحويّ هو : تكافؤ بين أفراد الباب الواحد نتيجة اشتراكها في بنية واحدة، وليس مجرّد تشابه بينها (أفراد الباب الواحد)، وبهذا يظهر اختلاف القياس النّحويّ عن الفقهيّ (إعطاء حكم الأصل للفرع لاشتراكهما في العلّة فقط)، كما يتّضح اختلافه القياس النّحويّ عن القياس الأرسطيّ الذي يُبنى على الصّفات الذّاتيّة للعناصر اللّغويّة دون النّظر إليها من حيث إنها بُنى متكافئة .

هوامش ومراجع البحث :

1. عبد الرّحمن (الحاج صالح) :بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة. الرّغاية، الجزائر : المؤسسة الوطنيّة للفنون المطبعيّة. 2007 م، ج 01، ص 28.
2. عبد الرّحمن (الحاج صالح) :بحوث ودراسات في علوم اللّسان. الرّغاية، الجزائر : المؤسسة الوطنيّة للفنون المطبعيّة. 2007 م، ج 01، الصّفحة الأخيرة من الغلاف الخارجيّ.
3. عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان، دار راجعي، 2010 ـ ص 157.
4 المرجع نفسه، ص 157.
5. نصر الّدين (بوحساين) : مدخل إلى اللّسانيّات التّطبيقيّة تعليميّات اللّغات. تيزي وزو : دار الأمل للطّباعة والنّشر والتّوزيع.
2012م، ص 122.
6. عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان، ص 158.
7. عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان، ص 159.
8. المرجع نفسه، ص 159.
9. ابن الأنباريّ (أبو البركات بن محمّد) : الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النّحو، تحقيق : سعيد الأفغانيّ. مطبعة الجامعة السّوريّة. 1377 ه، 1957 م. ص 93.
10. الجوينيّ (عبد المالك بن يوسف) : الورقات. ط 01. بيروت : دار ابن حزم.2002 م، ص 30.
11. المائدة، 90.
12. عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان، ص 160.
13. ينظر : عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان، ص 162.
14. عبد الرّحمن (الحاج صالح) : منطق العرب في علوم اللّسان، ص 163.
15. المرجع نفسه، ص 163.
16. عبد الرّحمن (الحاج صالح): منطق العرب في علوم اللّسان، ص 163.
17. المرجع نفسه،ص 164.
18. عبد الرّحمن (الحاج صالح): منطق العرب في علوم اللّسان، ص 165.
19. سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان)، الكتاب. طبعة بولاق، ج 01، ص 101.
20. المصدر نفسه، ج 2، ص 215.
21. عبد الرّحمن (الحاج صالح): منطق العرب في علوم اللّسان، ص 166.